

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 08/290
للنشر الفوري
18 نوفمبر 2008

بيان السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، في ختام زيارته إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

شارك السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، في المؤتمر السنوي الرابع المعني بالتقدم في التكامل الإقليمي وتشجيع المشاريع المشتركة بين بلدان المغرب العربي، الذي عقد في العاصمة الليبية طرابلس. وأصدر سيادته البيان التالي في ختام زيارته إلى الجماهيرية:

"من دواعي سروري البالغ أنني شاركت في المؤتمر المعني بالتقدم في التكامل الإقليمي وتشجيع المشاريع المشتركة بين بلدان المغرب العربي وتبادلت الرأي مع وزراء المالية في بلدان المنطقة، ومحافظي بنوكها المركزية، وكذلك مع الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، وممثلي القطاع الخاص. وأود توجيه الشكر للسلطات الليبية على استضافتها الرائعة للمؤتمر.

"إن العالم يمر بأزمة مالية بالغة الخطورة تتطلب إجراء واضحا وشاملا من كافة البلدان، كما تتطلب تنسيقا وثيقا بين سياساتها. وقد شاركت في نهاية الأسبوع الماضي في القمة التي عقدها زعماء مجموعة العشرين والتي أكدت مجددا على الحاجة الماسة إلى درجة عالية من التعاون الدولي.

"وفي ضوء السياسات الراهنة، تشير توقعاتنا الأخيرة لعام 2009 إلى تحقيق نمو بمعدل 2.2% تقريبا على مستوى العالم وأقل من الصفر بقليل في الاقتصادات المتقدمة. وتقييمنا للوضع في بلدان المغرب العربي هو أنها ستعرض لتأثير مباشر محدود من جراء الاضطرابات المالية، ولكنها أكثر تعرضا للتأثر بالهبوط الاقتصادي العالمي.

"وقد حقق المغرب العربي تقدما ملحوظا بالفعل كما أنه يتمتع بإمكانات هائلة. وكانت جميع بلدان المنطقة قد اتخذت إجراءات واسعة النطاق في العقد الماضي بغية إعطاء دفعة للنمو، ولكنها لا تزال تواجه عددا من

التحديات الكبرى. وتهدف البلدان المغاربية إلى تحقيق معدل نمو أعلى يسمح للمنطقة بتخفيض معدلات البطالة التي لا تزال مرتفعة ورفع مستويات المعيشة.

"ونظرا للبيئة العالمية السلبية الراهنة، أصبح تعميق التكامل المغاربي ضرورة ملحة بشكل خاص لزيادة الاستثمار الخاص ورفع الإنتاجية حتى تصل إلى المستويات المطلوبة لتسريع النمو وتخفيض البطالة وتعزيز قدرة المنطقة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية.

"وخلال هذا المؤتمر، قام ممثلون رفيعو المستوى لبلدان المغرب العربي باستعراض ما تحقق من تقدم في التكامل الإقليمي منذ مؤتمر الجزائر لعام 2005، واتفقوا على أن تقدما قد تحقق بالفعل، ولكن من الضروري التعجيل بتنفيذ الإجراءات المعتمدة في المؤتمرات السابقة لإعطاء دفعة أخرى للتكامل الإقليمي.

"واتفق المشاركون أيضا على أن المشاريع المغاربية المشتركة بقيادة القطاع الخاص سوف تحقق أفضل تخصيص للموارد، بما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية وزيادة النمو وتوظيف العمالة.

"وقد أُنشيت على المشاركين في مؤتمر طرابلس لاعتمادهم خطة عمل تهدف إلى تعجيل الإصلاحات المتعلقة بتسهيل المبادلات التجارية، والتكامل المالي، وتشجيع القطاع الخاص والمشاريع المشتركة. وتم الاتفاق بين المشاركين على استعراض التقدم في تنفيذ هذه الخطة خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية التي يعقدها الصندوق والبنك الدولي في عام 2009.

"وقد شُرِّفت أيضا بمقابلة القائد الليبي العقيد معمر القذافي، والسيد محمد الحويج أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية، والسيد فرحات بن قدارة محافظ مصرف ليبيا المركزي.

"وأكدت مناقشاتنا أننا متفقون في كثير من الآراء بشأن الإنجازات الاقتصادية التي حققتها الجماهيرية وأهم التحديات التي تواجهها. وقد أثمرت الإصلاحات الطموحة على مدار السنوات الماضية نموا قويا واسع النطاق واستقرارا على مستوى الاقتصاد الكلي. أما التحدي الأكبر حاليا فهو الاستمرار في الإصلاحات الجارية بما في ذلك تقليص حجم الجهاز الحكومي. وفي هذا الصدد، ينطوي "برنامج توزيع الثروة" على فرص كما ينطوي على مخاطر. وإذا تم تصميمه وتنفيذه على نحو سليم، فمن الممكن أن يكون مشجعا للقطاع الخاص وأن يحد من المخاطر على تقديم الخدمات العامة الأساسية.

"وقد خرجت من المناقشات التي أجريناها مقتنعا بأن ليبيا ستواصل التقدم في جدول أعمالها المعني بالإصلاح،
بغية تحقيق معدل نمو أعلى و تحسين مستويات المعيشة."